



المؤتمر العام

C 93/9 Sup.1
September 1993

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، روما

الدورة السابعة والعشرون
روما ، ٦-٢٥/١١/١٩٩٣

A

التطورات الأخيرة في منظومة الأمم المتحدة
التي تهم المنظمة

بيان المحتويات

الفقرات

١	المقدمة
٢ - ٤	تخفيف وطأة الفقر
٥ - ١٣	المساعدات الانسانية ومساعدات الطوارئ
١٤ - ٢٧	المؤتمرات الدولية
٢٨ - ٢٩	مكافحة اساءة استعمال المخدرات
٣٠ - ٣٢	الانشطة التنفيذية : مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٣٣ - ٣٨	التطورات الأخرى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٣٩ - ٤٠	قضايا التجارة والسلع

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا اضافية منها الا للضرورة القصوى.

المقدمة

١ - تستكمل المعلومات الواردة في هذه الوثيقة تحت العنوانين المروايمية فيما يلي، المعلومات التي ضمت في الوثيقة 93/0 C، التي بحثها مجلس المنظمة بالفعل في دورته الثالثة بعد المائة في يونيو/حزيران ١٩٩٣. واستمدت هذه المعلومات التي الى حد كبير، من دورة عام ١٩٩٣ الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت في جنيف خلال الفترة 1/٢٨ الى ١٩٩٣/٧/٢٠. بيد أنه تجدر الاشارة الى ان المعلومات بشأن التطورات الاخيرة في مجال البيئة والتنمية القابلة للاستمرار، بما فيها تلك المتعلقة بنتائج الدورة الموضوعية الاولى للهيئة المعنية بالتنمية والتنمية القابلة للاستمرار، ستقدم في اطار البند ٧ من جدول أعمال المؤتمر، وربما رغب المؤتمر، بالتالي، في مناقشة متبعة أعمال مؤتمر الامم المتحدة والمعنى بالبيئة والتنمية تحت البند المذكور. وعلى نحو مماثل، تتناول الوثائق المقدمة تحت البنود ٩، ١٠، ١١، و١٢ من جدول أعمال المؤتمر، وفي استضافة أنشطة المنظمة التنفيذية من أجل التنمية، كما يمكن معالجة متبعة للمنظمة لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٩/٤٧ بمورة ملائمة في سياق هذه المناقشات، ولا سيما في اطار البند ٩ من جدول الأعمال: تقرير تنفيذ البرنامح.

تخفيف وطأة الفقر

٢ - تجرى التحفيمات على قدم وساق لعقد سلسلة من اجتماعات الخبراء لمنابعة أعمال الدورة الاولى للجنة الدائمة المعنية بتخفيف وطأة الفقر التابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اؤنكتاد). وتتناول هذه الاجتماعات، التي تقرر مبدئيا عقدها خلال الفترة من نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٣ الى يناير/كانون الثاني ١٩٩٤، موضوعات «الاستعبانة الاجتماعية للفقر» وتنظيمهم»، و«تأثيرات برامج التعريف الهيكلي، وسياسات توليد العمالة وممارسة الاعمال التجارية الصغيرة في التجارة الدولية، على الفقر»، و«تبادل الخبرات بشأن تأثيرات الصاديق الاجتماعية والبرامج الوفاقية، بما في ذلك حشد الموارد المحلية والخارجية من أجل تخفيف وطأة الفقر في استعمال الفقر». وقد زودت المنظمة الاونكتاد بالوثائق ذات الصلة باجماع الخبراء. وستوفر الاجتماعات المعلومات الأساسية التي ستجرى في ضوءها المناقشات في الدورة الثانية للجنة الدائمة نفسها (والمقرر مبدئيا عقدها في مايو/ايار ١٩٩٤)، والتي ينتظر أن تشارك فيها المنظمة.

٣ - كما عقدت اللجنة الفرعية المعنية بالتنمية الريفية التابعة للجنة التنسيق الإدارية (وكانت تسمى سابقاً فريق المهام المعنى بالتنمية الريفية)، والتي تظلم المنظمة برئاستها وتوفر لها خدمات الامانة، اجتماعها الحادي والعشرين في واشنطن في الفترة من ٥ الى ١٩٩٣/٥/٧. وظمت المناقشات، ضمن عدة موضوعات أخرى، تأثيرات السياسات الاقتصادية القطرية الكلية على الفقراء، في ريف، ومساهمة المناهات المغيرة في التنمية الريفية، واللاجئين والنازحين والتنمية، وتحسين المساوى في المناطق الريفية كمنهم يساهم في التنمية الريفية والقابلية للاستمرار وتخفيف وطأة الفقر، والمرأة والبيئة. ويظل تنفيذ استراتيجيات نيروى التطلعية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠، فيما يتم بالمرأة الريفية، بندا مستديما في جدول أعمال هذا الجهاز المشترك بين الوكالات.

٤ - ووافقت اللجنة الفرعية على ضرورة أن ينصب اهتمامها الرئيسى على التنمية الريفية القابلية للاستمرار، بما فى ذلك بعض الموضوعات مثل السياسات الاقتصادية الكلية، الروابط القطافية المشتركة وفيما بين المناطق الريفية والحضرية، والعلاقات المشتركة فيما بين الفقر فى الريف والبيئة، وذلك بقدر تأثيرات هذه الجوانب على التنمية الريفية ومساومتها فى تخفيف حدة الفقر. ووافقت اللجنة الفرعية على أن تكون «منهجيات لسياسات تخفيف وطأة الفقر فى الريف» و«البيئة والتنمية الريفية» الموضوعان الرئيسيان للمناقشات فى اجتماعها المقرر عقدهما فى ١٩٩٤ و ١٩٩٥ على التوالي.

المساعدات الانسانية ومساعدات الطوارئ

٥ - استعرض المجلس الاقتصادى والاجتماعى، أثناء الجزء الختام بالتنسيق فى دورته الموضوعية لعام ١٩٩٣، مسألة تنسيق المساعدات الانسانية، بما فى ذلك السلسلة المتمثلة بدءا من عمليات الاغاثة وانتهاء باعادة التعمير والتنمية. ولقد أدلى نائب المدير العام، ممثلا للمدير العام، ببيان وشارك فى تبادل النطر فى الاجتماع الذى تم بين مجموعة ممثلى منظمات أسرة الامم المتحدة ومدونى الدول الاعضاء.

٦ - وشدد نائب المدير العام فى بيانه على الالهمية الاولى لضمان النوعية العالية لعمليات تقييم الاحياجات، اذ أن نوعية التقييم هى التى تحدد نوعية النداء بالمساعدات، والتى تحدد بدورها طبيعة استجابة الجهات المتبرعة وبالتالى مدى كفاية الجهود الانسانية المبذولة. وأشار الى أهداف المنظمة،

والتوسع في الاعمال المتمثلة بتقييم احتياجات الاغاثة للزراعة واحيائها ، والمشكلات التي تواجه المنظمة في الحصول على التمويل من الجهات المتبرعة من أجل أعمال الاغاثة والزراعة واحيائها . كما ذكر أن واحدة من مزايا اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أنها «يمكن أن تكون واسمة وسع المشكلة» من طريق اشراك ممثلين عن المنظمات غير الحكومية ولربما الحكومات المتبرعة ، في مناقشتها ، واعرب عن اعتقاده بضرورة الاعتماد بقدر أكبر على توجيه اللجنة لأعمال المنظمة في مجال الاغاثة من الطوارئ، والمساعداات الانسانية . ووجه خام، فان اللجنة الدائمة تشكل آلية جيدة لتوفير التوجيه في مجال السياسات المتعلقة بالتنمية المساعداات الانسانية بما يتفق تماما مع التوجيهات الصادرة من الاجهزة الرياسية للمنظمات الاعما ، فيها . وفيما يتعلق بتنسيق دور ادارة الامم المتحدة للعبورن الانسانية ، اعترف نائب المدير العام «بالاسلوب الممتاز الذي انتهجته الادارة في دعم قيام منهاج فعال ومتناسك وجيد التنسيق للمنظمة ككل تجاه حالات الطوارئ».

٧ - وفي حين سجلت النتائج من الجزء الخاص بالتنسيق في ١٩٩٢ ، في شكل «بيان ختامي من الرئيس» ، فان النتائج لهذا العام صدرت في شكل «استنتاجات متفق عليها» اعتبرت أقل الزاما بالنسبة للدول الاعما ، بالمقارنة مع اصدار قرار ، وان كانت ذات وزن أكبر عن وجهات النظر التي تطرح تحت مسؤولية رئيس اللجنة . وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي «أن يعرض الأمين العام هذه التوصيات على الاجزاء المختلفة للمنظمة بغرض تنفيذها ، وابلغ المجلس في دورته الموضوعية في ١٩٩٤ بالخطوات التي اتخذتها المنظمة لوضع هذه التوصيات موضع التنفيذ».

٨ - وتشمل الاستنتاجات ذات الالهمية الاولى للمنظمة ما يلي: ضرورة أن تدعم ادارة العبورن الانسانية الاستجابة في الوقت المناسب للاندازات المبكرة عن حالات الطوارئ، الانسانية المحتملة، ضرورة المزيد من بلورة برنامج التدريب على ادارة الطوارئ، بالتعاون مع منظمات أسرة الامم المتحدة ذات الصلة، ضرورة أن تكثف ادارة العبورن الانسانية من تعاونها مع الحكومات، ومنظمات أسرة الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، فيما يتعلق بتكوين القدرات القطرية في مجالات تلافى الكوارث والاستعداد لها وتخفيف وطأتها في سياق العقد الدولي لتخفيف الكوارث الطبيعية، وضرورة أن تفضل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، برعاية منسق الاغاثة من الطوارئ، (الأمين العام المساعد للعبورن الانسانية) ، بمهمة الالية الاولى للتنسيق فيما بين الوكالات فيما يتعلق بقضايا السياسات المرتبطة بالمساعدات

الانسانية، ولصياغة استجابة متماسكة للأمم المتحدة وفي الوقت المناسب للتصدي لحالات الطوارئ الكبرى والمعقدة. كما خلصت الى ضرورة استخدام النداءات الموحدة على نحو انتقائي في حالات الطوارئ المعقدة التي تستلزم استجابة على نطاق المنظومة ككل، وضرورة أن تراعى هذه النداءات الأنشطة التي تضطلع بها الجهات المتبرعة الثنائية، وكذلك تلك التي تنفذها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي للصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر وغيرها من المنظمات غير الحكومية. كما ينبغي أن تزود ادارة الشؤون الانسانية الحكومات بصورة دورية بالمعلومات عن متابعة النداءات الموحدة، بما في ذلك المساهمات من الجهات المتبرعة وأوجه انفاقها وتنفيذ المشروعات المضمنة في هذا الانفاق، وذلك استنادا الى المعلومات التي تتلقاها من المنظمات المعنية.

٩ - وفيما يتعلق بالسلسلة المتمثلة بدءا من عمليات الاغاثة من الطوارئ وانتهاءً باعادة التعمير والتنمية، أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ضمن ما أوصى به، «بضرورة اشراك الحكومات، والمنظمات الانمائية لأسرة الأمم المتحدة، جنبا الى جنب مع مؤسسات بريتون وودز والهيئات الاقليمية، في مرحلة مبكرة من حالات الطوارئ لضمان أن تراعى عمليات تقييم الاحتياجات، بما في ذلك تلك التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية، وبرامج الاغاثة والنداءات الموحدة، متطلبات الاحياء والتنمية للمدى الطويل، وتدعيم تكوين القدرات القطرية، والمساهمة في تلافى حدوث طوارئ أخرى والتخفيف من وطأتها». وتحت المنظمات الانمائية لأسرة الأمم المتحدة، جنبا الى جنب مع مؤسسات بريتون وودز، على تشجيع بحث القضايا المرتبطة باستمرارية عمليات الاغاثة من الطوارئ الى الاحياء والتنمية، في المحافل الانمائية الملائمة مثل اجتماعات المائدة المستديرة لدى برنامج الأمم المتحدة الانمائي، والجماعات الاستشارية في البنك الدولي.

١٠ - وطلب من الأجهزة الريادية لمنظمات الأمم المتحدة، في الاستنتاجات المتفق عليها، أن تقدم دعمها الكامل من أجل تنفيذ الاستنتاجات. وعموما، فإن تنفيذ المنظمة لهذه الاستنتاجات لا يثير أي مشكلة، نظرا لأن المنظمة تتعاون، بالفعل، تعاوننا كاملا مع ادارة الشؤون الانسانية في عدد من المجالات التي أشير اليها في الاستنتاجات المتفق عليها. ولقد نفذت المنظمة، عادة بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، عمليات تقدير للاحتياجات الغذائية، وقامت بتقييم الحاجة الى الاغاثة للزراعة واحيائها، بالإضافة الى اعداد المشروعات لهذه الأغراض، والمشاركة في اعداد النداءات الموحدة للجهات المتبرعة، وفي حشد الموارد، وتنفيذ مشروعات الاغاثة والاحياء الزراعي، وقدمت المعلومات للتقارير عما تحقق من تقدم، وشاركت بصورة منتظمة في اجتماعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وجماعة العمل المنبثقة عنها وفرق المهام المختلفة.

١١ - وتتعلق المجالات التي كان من الممكن وضع استنتاجات مريحة بشأنها ، بمسألة توزيع المهام وتوزيع المساعدات الانسانية . ومن ذلك ، على سبيل المثال ، أن توزيع المهام على المستوى الميداني ، في حالات الطوارئ ، المعقدة ، فيما بين المنسق المقيم للأمم المتحدة ، والمنسق الخاضع للمساعدات الانسانية ، ومنسق الاغاثة للطوارئ ، ووحدة التنسيق الميداني المقترحة ، لا يزال غير واضح . وفي هذا المبدأ ، لاحظ المجلس الاقتصادي والاجتماعي «أن ادارة الشؤون الانسانية ليست وكالة تنفيذية تتمتع بمسؤوليات وقدرات تنفيذية في الميدان».

١٢ - بيد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أكد أهمية دور منسق الاغاثة للطوارئ ، ضمن جملة أمورٍ أخرى ، في تنسيق بعثات تقدير الاحتياجات المشتركة بين الوكالات . وفي حين أن أعمال المنظمة في تقدير احتياجات الاحياء ، الغدائي والزراعي تبلغ دائما في وقتها المناسب الى ادارة الشؤون الانسانية ، حيث يستفاد منها في النداءات الموجهة التي تتولى تنفيذها الادارة المذكورة ، فإن توقيت بعثات تقييم الاحتياجات الغدائية يتوقف على بعض الاعتبارات الفنية ، ومن بينها توقيت الزراعة والحصاد في المناطق المتضررة . ولهذا السبب لربما لم يكن ممكنا دائما ايفاد مثل هذه البعثات في ذات الوقت الذي تنفذ فيه بعثة كبيرة مشتركة بين الوكالات .

١٣ - كذلك تضمنت الاستنتاجات المتفق عليها أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي «اعترف بالحاجة المتزايدة الى المساعدات الانسانية ، وشدد على أهمية توفير الموارد المالية الكافية من المصادر والبرتيات الحالية ، سواء ، لعمليات الاغاثة أو للسلسلة المتصلة انتهاً بالتنمية» . واعترف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن المددوى المركزي المتجدد للطوارئ ، وأن كان ممذرا للتمويل على أساس التغطية السريعة ، فإنه لن يستطيع معالجة الفجوة الأساسية فيما بين الطلب والموارد المتاحة ، وهي نقطة أشار اليها عدد من المنظمات التنفيذية في أسرة الأمم المتحدة .

المؤتمرات الدولية

المؤتمر الدولي المعنى بالسكان والتنمية ، القاهرة ، ٥-١٣/١٢/١٩٤٤

١٤ - ناقش المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٣ ، المؤتمر الدولي المعنى بالسكان والتنمية . وقد أبرزت المداولات عددا من القضايا الهامة التي ينبغي أن يعالجها المؤتمر . وشملت هذه القضايا قضايا السكان كجزء لا يتجزأ من سياسات التنمية والبيئة ، دور المنظمات غير الحكومية في المجال السكاني ،

ضرورة ايجاد التوازن ما بين حقوق الافراد ومسؤوليات المجتمعات، الهجرة، بما فيها الهجرة الداخلية، الشيخوخة، اعطى، السلطات للمرأة، السكان الاصليين، وضمان توجيه نتائج المؤتمر صوب أعمال محددة. وشدد بيان المنظمة أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي على ضرورة أن يولى المؤتمر اهتماما كافيا للمجموعات السكانية الريفية، التي لا تنحصر أهميتها في حجمها فحسب، بل وتشمل أيضا دورها كمنفتح للاقتصادية ومستخدم للموارد الطبيعية.

١٥ - ووافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مشروع قرار تقدمت به الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعنى بالسكان والتنمية، والذي أوصت فيه بأن تصبح اللجنة التحضيرية جهازا فرعا تابعا للجمعية العامة، وقررت أن تستعد فترة الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية من أسبوعين الى ثلاثة أسابيع (٤/٢٢-٤/١٩٩٤)، وأن تعقد مشاورات لما قبل المؤتمر لمدة يومين في مكان انعقاد المؤتمر.

١٦ - ويقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان برعاية عدد من الاجتماعات شبه الاقليمية عن السكان والتنمية خلال الشهر السابقة لانعقاد الاجتماع الثالث والاخير للجنة التحضيرية. وفي حين أن هذه الاجتماعات شبه الاقليمية ليست جزءا من عملية التحضيرات الرسمية، فانه من المنتظر أن تساهم في المحافظة على مستوى عال من الاهتمام والوعي بالقطبا السكانية. ومن المقرر عقد اجتماعات في كل من اندونيسيا، نيبال، تونس وغانواتو.

١٧ - ولقد ظلت المنظمة، وستظل، تشارك على نحو وثيق في التحضيرات المشتركة بين الوكالات لعقد المؤتمر المذكور. ومثلت المنظمة، ضمن عدة مناسبات، في اجتماع فريق المهمات التابع للجنة التنسيق الادارية والمعنى بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وهو الاجتماع الذي عقد في ١٣/٧/١٩٩٢ في جنيف.

مؤتمر النعمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاجن، ١١-١٢/٢/١٩٩٥

١٨ - حسبما أبلغ مجلس المنظمة شفاهاة في يونيو/حزيران ١٩٩٢، فقد عقدت اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة اجتماعها التنظيمي في أبريل/نيسان ١٩٩٢، في نيويورك. وفي الاجتماع المذكور انتخب سعادة السفير Juan Somavia من شيلي، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، رئيسا للجنة التحضيرية. كما قررت اللجنة أن يعقد مؤتمر النعمة خلال الفترة ١١-١٢/٢/١٩٩٥ في كوبنهاجن، وأن يسبق عقد اجتماع للممثلين المنضمين لرؤسا، الدول أو الحكومات أو أي ممثلين آخرين من مستوى عال مناسب،

وذلك في الفترة 1-10/3/1995. وينتظر، من خلال سلسلة من الدورات الموضوعية المقرر عقدها في يناير/كانون الثاني - فبراير/شباط 1994، وأسطح/آب - سبتمبر/أيلول 1994، ويناير/كانون الثاني 1995، أن تقوم اللجنة التحضيرية بإجراء تحليل متعمق للقضايا الجوهرية التي سيعالجها المؤتمر، وأن تتفق على تدابير السياسات التي ستعرض على القمة لاتخاذ قرار بشأنها. وستتولى ادارة الأمم المتحدة لتنسيق السياسات والتنمية القابلة للاستمرار في نيويورك، مهمة الامانة لمؤتمر القمة.

19 - وكان موضوع «القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، بما في ذلك دور منظومة الأمم المتحدة في دعم التنمية الاجتماعية» هو الموضوع الذي يحته القسم عالي المستوى للدورة الموضوعية لعام 1993 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأسفر هذا القسم عن ملخص قدمه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أكد فيه ضرورة أن يحدد كل بلد من البلدان أهدافه الاجتماعية للفترة، وأهمية عمليات المشاركة في دعم التنمية الاجتماعية. ودور التعاون المتعدد الاطراف في عالم يتميز بالاعتماد المتبادل.

20 - وكان هناك دعم اجماعي وثوى لمؤتمر القمة من جانب المندوبين الى القسم عالي المستوى لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. واعترف بدور منظومة الأمم المتحدة كاداة هامة في تشجيع قدر أكبر من التفهم والاجماع في اوساط الدول. وسيطلب من الوكالات والبرامج المتخمة أن تقدم الدعم الجوهري والتنفيذي للجنة التحضيرية وهيئة مكتبها فيما يتعلق بتعريف مسؤولياتها. ولقد بدأت المنظمة تحضيراتها الخاصة بمسأمتها في مؤتمر القمة المرتقب.

المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة، بيجنغ، 4-14/9/1995

21 - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام 1993، وتحت بند «النهوض بالمرأة» في جدول أعماله، بأن اجتمع ما بين الدورات لجماعة العمل المنبثقة عن لجنة مركز المرأة والمعنية ببرت مج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة، سيعقد لمدة خمسة أيام عمل خلال الاسبوعين الاولين من يناير/كانون الثاني 1994، وسيكون مفتوحا لجميع الدول الاعضا، والمراقبين. كما ستعمل جماعة العمل على مزيد من بلورة هيكل برن مج العمل، الذي سيكون الوثيقة المختامية للمؤتمر. وتعد أن يتيح هذا الاجراء الوقت اللازم للجنة مركز المرأة لكي تستكمل صياغة مشروع البرن مج من أجل مواصلة بحثه في المؤتمرات التحضيرية الاقليمية واللجان التحضيرية النظرية.

٢٢ - ووافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في اجراء، يرتبط بهذا الموضوع، على قرار يؤيد الخطة متوسطة الاجل للمنظومة من أجل النهوض بالمرأة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١. كذلك طلب القرار من الامين العام أن يتخذ الترتيبات لتنقيح الخطة مع الاخذ في الاعتبار برنامج العمل وعملية الاستعراض والتقييم الشافية لاستراتيجيات نيروبي التطوعية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠، بعد تأييدهما من جانب مؤتمر بيجنغ.

٢٣ - وفي اطار الاستعدادات العامة للمنظومة لفقد مؤتمر بيجنغ، ستركز مساهمة المنظمة على الاعمال ذات الاولوية في ثلاثة مجالات تقع في نطاق اجتماعاتها: الامن الغذائي، والانتاج الغذائي والتنمية الغذائي. كما سيولى اهتمام خاص الى نشر وتحليل واستخدام البيانات المفصلة حسب النوع والمربطة بالقطاع الريفي. ويواصل تخطيط برنامج اعلامي يدور حول هذه الموضوعات الرئيسية الثلاثة، وذلك بالتعاون مع ادارة الامم المتحدة للاعلام العام ولجنة الامم المتحدة المشتركة للاعلام.

٢٤ - وتعد المنظمة حاليا اقتراحا لبرنامج يشمل المنظمة بأكملها لمساعدة الحكومات الاعضاء، في ضمان اشراك المرأة الريفية في الانشطة التحضيرية التطوعية للمؤتمر المنعقد، وأن تضمن الأوضاع المحددة الخاصة بالمرأة الريفية في التقارير القطرية. وتشكل هذه التقارير جزءا من المساهمات القطرية في العملية التحضيرية. وقد اعدت المنظمة، خطوط توجيهية عملية تضمن اشتمال مثل هذه التقارير على بعض القضايا مثل الامن الغذائي، والانتاج الغذائي والتنمية الغذائي، وستطرح هذه الخطوط على اللجان القطرية لاستيفيد منها اذا ارادت ذلك.

٢٥ - واطخ المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما، تحت نفس البند من جدول الاعمال، بمذكرة الامين العام التي اعال معها تقرير فريق المهمات عن المعهد الدولي للبحوث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ومندوق الامم المتحدة الانمائي من أجل المرأة. ووافق المجلس على امكانية المضي قدما في عملية دمج المنطمتين، مع مراعاة التوصيات الواردة في التقرير، وخصوصا الحاجة الى اجراء تحليل سليم للبيعات القانونية والمالية والادارية المترتبة على هذا الدمج، وشريطة موافقة الجمعية العامة في دورتها السامنة والاربعين. والهدف من الدمج هو قيام برنامج موحد وقوى للنهوض بالمرأة. كذلك أصدر المجلس قرارات بشأن «النهوض بمرکز المرأة في الامانة» و «متروغ الاعلان الخامس الفعا، على العنف ضد المرأة»، و «الاتصالات عن مركز المرأة» و «المرأة والبيئة والتنمية» و «المرأة والاطفال في ظل التفرةة العمصرية» و «الاتفاقية الخاصة بازالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة» و «أوضاع المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدات لها».

المؤتمر العالمي لحقوق الانسان، فيينا، يونيو/حزيران ١٩٩٣

٢١ - أبلغ مجلس المنظمة شفويا في يونيو/حزيران ١٩٩٣ بأن المدير العام قد ألقى بيانا أمام المؤتمر العالمي لحقوق الانسان. وقد ركز بيان المدير العام والبيانات الاخرى التي ألقاها وفد المنظمة على حق الانسان في التحرر من الجوع، كما استرعت تلك البيانات الانتباه الى أن هذا الحق قد نوه به في مناسبات عديدة كان آخرها التأكيد عليه في الاعلان العالمي الخاتم بالتفذية الذي أقره المؤتمر الدولي المعنى بالتفذية. وقال المدير العام في بيانه «ليست ثمة حقوق لانسان بذله الجوع ويحطمه».

٢٧ - ويشير التقرير الختامي للمؤتمر الى ما جاء في الاعلان العالمي لحقوق الانسان من حق «كل شخص في مستوى معيشي يكفي لضمان الصحة بما في ذلك الحصول على الغذاء والرعاية الطبية، والخدمات المحيية والخدمات الاجتماعية الضرورية»، كما يؤكد التقرير على أن الاغذية لا ينبغي أن تستخدم كأداة لممارسة الضغط السياسي. وتشمل الوثيقة الختامية أيضا فقرة تؤكد على أن انتشار الفقر المدقع يعوق التمتع الكامل والفعال بحقوق الانسان، وتدعو المجتمع الدولي الى أن يواصل ايلاء أولوية عالية للتخفيف من وطأة الفقر تمهيدا للقضاء عليه في نهاية المطاف.

مكافحة اساءة استعمال المخدرات

٢٨ - أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٣، عددا من القرارات المتعلقة بآساءة استعمال المخدرات، من بينها القرار ٤٢/١٩٩٣ المعنون «تنفيذ خطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن مكافحة آساءة استعمال المخدرات». وفي هذا القرار دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي جميع كيانات المنظومة المعنية بخطة العمل الى أن يضع كل منها خطة خاصة به لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بمكافحة آساءة استعمال المخدرات، والى أن يدمج تنفيذ الخطة ادماجاً كاملاً في صكوكه التخطيطية. كما طلب المجلس من لجنة التنسيق الادارية أن تولي العناية الوجيهة، في ظل توجيه المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، لتحديث الخطة توطئة لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للنظر فيها. وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يكفل تنسيق جميع الأنشطة التنفيذية المتعلقة بمكافحة آساءة استعمال المخدرات على المستوى الميداني بالتعاون مع الممثلين الميدانيين لسائر هيئات منظومة الأمم المتحدة.

٢٩ - وكانت المنظمة ممثلة في الاجتماع السنوي للجنة الفرعية المعنية بتسييق المكافحة الدولية لاساءة استعمال المخدرات التابعة للجنة التسييق الادارية - الذي عقد في الفترة من ٦ الى ٨ سبتمبر/أيلول ١٩٩٣ في مقر اليونسكو بباريس. وتعكف اللجنة الفرعية على اعداد وثائق مواضيعية عن مكافحة اساءة استعمال المخدرات وعلى تحديد خطة العمل الشاملة لمنظومة الامم المتحدة بشأن مكافحة اساءة استعمال المخدرات، كاسهام في المؤتمر العالمي للمرأة والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية. كما بحثت اللجنة الفرعية، في جملة أمور، سبل ادماج الاهتمامات المتعلقة بمكافحة المخدرات والاتجار غير المشروع بها في استراتيجيات التنمية الشاملة، واستخدام التوعية والاعلام في الوقاية من اساءة استعمال المخدرات.

الانشطة التنفيذية: مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣٠ - كان تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ الركيزة الرئيسية التي استندت اليها المناقشات التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذا الموضوع أيضا، القسم الخامس بالانشطة التنفيذية من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٣. وقد ألفت المنظمة، ابان ذلك القسم، بيانا تضمن لمحة عامة عن أنشطتها التنفيذية أعدت فيه المنظمة على أن الانشطة التحليلية والفنية التي تنفذها منذ زمن طويل في مجالات الزراعة والغابات ومسايد الاسماك بتحويل من برنا مجها العادي ترتبط ارتباطا مباشرا بالانشطة التنفيذية المعنية بل وتنشئ عنها في بعض الأحيان. وأحاط بيان المنظمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما بان مجلس المنظمة قد تلقى وثائق في دورته الثالثة بعد المائة تقريراً عن التقدم الذي حققته المنظمة في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧.

٣١ - وفي اطار هذا البند، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ٧/١٩٩٣ الذي دعا الى تحقيق تقدم مطرد وسريع في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧. وحث البلدان المتقدمة على أن تزيد مساعيها الانمائية الرسمية زيادة كبيرة، بما في ذلك المساهمات المقدمة الى الانشطة التنفيذية لمنظومة الامم المتحدة. وطلب، في جملة أمور، وضع منهجية فعالة لتقييم النهج البرناحي، واستعراض التقدم الذي حققته منظومة الامم المتحدة في تطبيق التنفيذ الوطني. وأكد على أهمية تعزيز ودعم نظام المنسقين المقيمين للامم المتحدة، بما في ذلك توسيع قاعدة الاختصاصيين المهنيين الذين يمكن تعيينهم كممثلين/منسقين مقيمين لبرنا مع الامم المتحدة الانمائي. ودعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأمين العام الى توفير معلومات عن الخطوات المتخذة فيما يتعلق بالتعامل مع مذكرات الاستراتيجيات القطرية. وقرر أيضا استعراض تنفيذ القرار في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤.

٢٢ - كما اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارا ثانيا في اطار هذا البند اهاب فيه بجميع الدول الاعضا ، في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ان تبذل تمساري الجهد للانتها ، من التجديد الرابع للموارد قبل نهاية ١٩٩٣ .

التطورات الاخرى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٣ - لقد غطيت اعلاه اهم نتائج الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٣ التي تهتم المنظمة . وترد فيما يلي بعض المعلومات الاضافية عن هذه الدورة .

٢٤ - لقد كانت تلك هي المرة الثالثة التي يجتمع فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهيكله الجديد القائم على: قسم عالي المستوى، وقسم التنسيق، وقسم الأنشطة التنفيذية، وقسم اللجان، (الذي يعنى بكل من اللجان الاجتماعية والاقتصادية على حدة) ولا تغشا اجراءات نتائج هذه الاقسام تتغير وتتبدل ويمكننا ان نتوقع ان تفسر عملية اعادة التنظيم الجارية على المعيد الدولي الحكومي عن تغييرات اضافية .

٢٥ - وخلال القسم الخامس بالتنسيق، بحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي - الى جانب موضوع المساعدات الانسانية - موضوع تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في ميادين العمل الوقائي وتخفيف مكافحة الملايا وأمراض الاسهال، ولا سيما الكوليرا. وقد قدمت المنظمة اسهاما كبيرا في اعداد وثيقة توفر معلومات أساسية عن هذا الموضوع، وهي وثيقة اطلعت منظمة المحطة العالمية بالمسؤولية الرئيسية عن تنسيقها. وكما هي الحال فيما يتعلق بالمساعدات الانسانية، شاركت المنظمة أيضا في فريق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذي تبادل الآراء مع وفود الدول الاعضاء، وقد أصدرت المنظمة والبنك الدولي واليونيسكو بياناً أعربت فيه عن ارتياحها للأسلوب الذي أدارت به منظمة المحطة العالمية عملية اعداد وثيقة المعلومات الأساسية هذه، كما أعربت فيه عن تأييدها لما تنمته تلك الوثيقة من استنتاجات وتوصيات. وقد توصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى استنتاجات متفق عليها بشأن هذا الموضوع أكد فيها، ضمن جملة أمور، على الروابط القائمة بين المحطة والتنمية، وعلى ضرورة تزويد قطاع المحطة بمزيد من الموارد، من بشرية ومالية على حد سواء، وطلب فيها من الأمين العام اعداد تقرير عن تنفيذ توصياته وتقديمه الى المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤ .

٢٦ - ودرس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأيد تقرير هيئته الفرعية - اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وفي اطار بند في جدول الاعمال يتعلق بالبيئة

والتصحر والجفاف، كانت المنظمة هي التي تولت اعداد تقرير الامين العام بشأن مكافحة القحولة، وتوعية التربة، والتفدق، والتصحر، وآثار الجفاف في جنوب آسيا. ومن الجدير بالذكر أن دراسة المنظمة هذه، التي شكلت تقرير الامين العام، قد مولت من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، وأنها قد أعدت بنا، على طلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورد في قراره 9٧/1٩٩١. ولم يجر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أى مناقشة موضوعية لهذه الدراسة ولم يتخذ أى اجراء بشأنها، وتعتزم المنظمة نشر هذه الدراسة في صيغة أكثر تفصيلا وأشد تخمصا بوصفها وثيقة من وثائق الاستراتيجية.

٢٧ - واتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتوافق الآراء، قرارا يدعو الى قيام تعاون متعدد القطاعات داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بانتاج التبغ واستهلاكه. ولئن كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد اعترف في هذا القرار بالعواقب المحيية الخطيرة لاستهلاك التبغ فإنه سلم أيضا بالسباق الاجتماعى الاقتصادى الذى يتم ضمنه انتاج التبغ، وبالمخاوف التى تساور البلدان المنتجة للتبغ، وخاصة البلدان التى تعتمد اقتصاديا عليها اعتمادا شديدا على انتاج التبغ.

٢٨ - وفى القرار نفسه، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعى من الامين العام أن ييشى، تحت رعاية منظمة الصحة العالمية وفى حدود الموارد المتاحة، مركز اتصال تابع لمنظومة الأمم المتحدة بشأن موضوع التعاون متعدد القطاعات فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لانتاج التبغ واستهلاكه. كما طلب من الامين العام أن يلتصم بالتعاون الكامل للبنك الدولى، والمنظمة، والفاو، ومنظمة العمل الدولية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى، واليونيدو، وغيرها من المؤسسات حسب الاقتضاء، بغية الاسهام فى التنفيذ الناجح لاستراتيجيات شاملة اعتمادا على التعاون متعدد القطاعات. ودعا المجلس الاقتصادي والاجتماعى الدول الاعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الى وضع طائفة من الخيارات - تشمل التعاون الشنائى ومتعدد الاطراف بشأن تنويع الزراعة، وايجاد بدائل اقتصادية أخرى لانتاج التبغ، حسيما بقتضى الامر - من أجل مساعده البلدان التى يعد التبغ بالنسبة لها سلعة تصديرية رئيسية والتي انخفض الطلب على منتجاتها بسبب استراتيجيات مكافحة التبغ الناجحة. كما طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعى من الامين العام أن يقدم الى دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤ تقريراً عن التقدم الذى حققه مركز اتعال الأمم المتحدة فى تنفيذ التعاون متعدد القطاعات بشأن التبغ أو المحة. وألقى وفد المنظمة بياناً أشار فيه الى التعاون الوثيق بين المنظمة ومنظمة المحة العالمية بشأن هذا الموضوع. كما أشار الى التأثير السيسى لانتاج التبغ، وأكد

على أن الجهود الرامية الى الحد من انتاج التبغ لن تكون فعالة في الاجل الطويل ما لم تقترن بتدابير تحد أيضا من الطلب، الا ان بيان المنظمة لفت النظر الى أن التبغ ما زال يكتسى أهمية اقتصادية كبيرة لعدة بلدان نامية.

قضايا التجارة والسلع

٢٩ - وافق المجلس التنفيذي للمندوق المشترك للسلع الاساسية، في سبتمبر/أيلول ١٩٩٣، على أربعة مشروعات امثالية ترعاها الهيئات السلعية الدولية. وتتعلق هذه المشروعات بالموز، وزيت النخيل وزيت لب النخيل، وزيت جوز الهند، وثمة مشروع ثان يتعلق بالياق جوز الهند. ويتنظر أن يساهم المندوق المشترك في هذه المشروعات بمبالغ جمعتها ٤ ملايين من حقوق السحب الخاصة أو نحو ١٠٠ مليون دولار وأن يسهم التمويل المشترك أو الجهات التريفة بجمعة مرتفعة من تكاليفها. وتمت الموافقة على مشروع خاص يتعلق بالماي، غير أن مساهمات المندوق البالغة ١٢ مليون من وحدات السحب الخاصة، والتي تصل الى ثلث التكاليف الكلية للمشروع، كانت مشروطة بتدبير العاملين المتبقين عن طريق التمويل المشترك أو مصادر أخرى. وستكون المنظمة هي الوكالة المنفذة للمشروعات المتعلقة بزيت النخيل وزيت لب النخيل والياق جوز الهند والتي قدم المندوق اليها مساهمات تبلغ جمليتها ٢٢٠.٠٠٠ وحدة سحب خاصة أو نحو ٤٦٠.٠٠٠ دولار.

٤٠ - وفيما يتعلق بالمشروعات التي نفذتها المنظمة، أحييت لجنة مشكلات السلع، في دورتها التاسعة والخمسين التي عقدها في يونيو/حزيران ١٩٩٣، علما بالقلق الذي يساور المندوق ازاء ازواج الاختصاص الذي يصاد بالمنظمة عندما تكون احدى الهيئات السلعية الدولية التابعة لها هي في الوقت نفسه الهيئة المشرفة على المشروع. ولم تر لجنة مشكلات السلع أى تعارض بين الوظيفتين اللتين تؤدى بهما المنظمة وخلصت الى أن الهيئات السلعية التابعة للمنظمة التي تعمل كهيئات سلعية دولية ينبغي أن تنهت بالوظائف الاشرافية بالنسبة للمشروعات الجارية تجهيزها للتشغيل والتي يعتمد تنفيذها من جانب المنظمة. وطلبت ابلاغ المندوق المشترك بذلك. وقد وافق المجلس التنفيذي للمندوق، في الاجتماع الذي عقده في سبتمبر/أيلول ١٩٩٣ على هذا الاقتراح بوصفه ترتيبا «موقتا» وقرر أن ينظر مستقبلا - بصفة استثنائية وعلى أساس دراسة كل حالة على حدة في مدى ملائمة آليات الاشراف على المشروعات التي تقترحها الهيئات السلعية التابعة للمنظمة. كما قرر المجلس التنفيذي أن يحدد الموارد التي يلزم تخصيصها لأغراض الاشراف في ميزانيات المشروعات، مع مراعاة ألا يتجاوز الحد الاقصى لهذه الموارد ١٥٠٠٠ دولار سنويا لكل مشروع.